تونس – و بعد أكثر من سنين من

و يقدم تقرير مركز كارتر عدة توصيات إلى كل الأطراف المعنية و خاصة مجلس نواب الشعب باعتباره أول مجلس تشريعي منتخب ديمقراطيا في تونس، والذي بدأ عملية تطبيق الدستور من خلال سن القوانين المحلية و إنشاء المحكمة الدستورية و غيرها من الهيئات الدستورية المستقلة. و سيكون نجاح مساعي مجلس نواب الشعب حاسما في نجاح تونس على المدى الطويل للانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية.

وضع و تفعيل آليات لتشريك العموم في عملية سن القوانين وأعمال المجلس إجمالا بما في ذلك توفير الدعم اللوجستي و الإداري للنواب لتمكينهم من توعية العموم و التواصل معهم.

نشر و توزيع جميع الوثائق الرسمية المتعلقة بمجلس نواب الشعب في الوقت المناسب من محاضر الجلسات و تقارير اللجان و القرارات و سجلات الحضور و تفاصيل التصويت بما في ذلك نشرها على الموقع الالكتروني للمجلس مما يدل على الالتزام بمبدأ الشفافية والحق في النفاذ إلى المعلومة الواردة في الدستور. و من خلال رصد مركز كارتر للموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب تبين أنه و على الرغم من نشر العديد من الوثائق المتعلقة بأعمال اللجان في الوقت المناسب، إلا أن الوثائق المتعلقة بلجنة التشريع العام لم يتم نشرها حتى الآن. و يثمن مركز كارتر جهود المجلس في نشر سجلات الحضور النواب.

للاطلاع على التقرير الكامل باللغة الانجليزية والفرنسية والعربية يرجى زيارة الموقع الرسمي لمركز كارتر على هذا الرابط

الدستور بالمقارنة مع التزامات تونس الدولية لدعم الحريات السياسية والمدنية الأساسية. كما علق المركز على شمولية العملية ومدى دعمها لمبادئ الشفافية ومشاركة المواطنين في